

ثقة المستهلك في أعلى مستوياتها واستمرار نمو الوظائف بأمركا

نذر الحرب التجارية ماتزال قائمة .. وعملات الأسواق الناشئة تشهد موجة بيع واسعة

◆ المناخ التجاري العالمي ملبد بالغيوم وزيادة محتملة بالتعريفات الجمركية

◆ رفع الاحتياطي الفيدرالي أسعار الفائدة 25 نقطة أساس في اجتماعه المقبل

مؤشرات أخرى تشير إلى وجود ضغوط سلبية على الاقتصاد، حيث يصاحب آثار جهود الحكومة لتخفيف الإقراض والدين تدهوراً في العلاقات التجارية. وعلى صعيد آخر حافظ نمو الإنتاج الصناعي على ثباته عند 6.0% على أساس سنوي في يوليو، بينما تراجع نمو استثمارات الأصول الثابتة إلى 5.4%. في الوقت نفسه، انخفضت بيانات مؤشر مديري المشتريات التصنيعي Caixin Markit (التي تركز على الشركات الصغيرة إلى المتوسطة) إلى أدنى مستوى خلال أربعة عشر شهراً عند 50.6 في أغسطس وذلك على خلفية انخفاض طلبات التصدير.

وقد أعلنت الحكومة عن سلسلة من الإجراءات المالية لتعزيز النشاط الاقتصادي، بما في ذلك التخفيضات الضريبية على قطاع البحث والتطوير، بالإضافة إلى تسريع مبيعات السندات الخاصة لزيادة الإنفاق الحكومي على البنية التحتية، وشملت الإجراءات كذلك السلطات المحلية على إنفاق الأموال غير المستخدمة، حيث أن النمو الاقتصادي تباطأ إلى 6.7% في الربع الثاني مع استهداف الحكومة 6.5% لعام 2018 بشكل عام.

أسعار النفط تتعزز في أغسطس في ظل القلق بشأن إيران

انتعشت أسعار مزيج برنت في أغسطس بنسبة 4.3% على أساس شهري إلى 77.4 دولار للبرميل. وقد جاءت الارتفاعات في الأسعار مدفوعة بمؤشرات تقلص الإمدادات إلى السوق وذلك على الرغم من المخاوف من تأثير تدهور العلاقات التجارية بين أميركا والصين على النمو العالمي. وجاء الطلب العالمي قوياً، في حين تأثر الإنتاج العالمي بالانقطاعات في بحر الشمال وانخفاض الإنتاج في ليبيا وفنزويلا وإيران. ويعتقد أن صادرات إيران قد تراجعت بما لا يقل عن 600 ألف برميل يومياً، أو 28% في أغسطس مع بدء العقوبات المالية الأميركية. ومع فرض المزيد من العقوبات النفطية في نوفمبر، ومن المحتمل أن تخرج المزيد من البراميل الإيرانية من السوق. وقد أدت تلك التطورات إلى موجة من مراجعة ورفع أسعار النفط من قبل المحللين، حيث يتوقع بلوغ متوسط السعر نحو 72 دولار للبرميل الحالي و2019.

الأوضاع في منطقة الخليج العربي هادئة تماشياً مع الركود في فصل الصيف اتسمت التطورات الاقتصادية في منطقة دول مجلس التعاون الخليجي خلال موسم الصيف بالهدوء المعتاد، في حين أدى ارتفاع أسعار النفط إلى تحسن الأداء المالي على المدى القريب مع مزيد من التفاوض بشأن توقعات النمو. وجاء أداء مؤشر مديري المشتريات للاقتصادات غير النفطية. وفي الوقت نفسه، 55.1 و 55.0 على التوالي، تماشياً مع قوة أفادت التقارير أن الائتلاف العام لشركة أرامكو السعودية قد تم تعليقه أو تأجيله على الأقل حتى تصبح الظروف "أكثر ملائمة". كما أفادت أرامكو أنها بصدد الاستحواذ على حصة "صندوق الاستثمارات العامة" البالغة 70% (بقيمة 70 مليار دولار) في شركة "سابك" السعودية للبتروكيماويات، كما قام الصندوق نفسه بتأمين قرضه المصري التجاري الأول البالغ 11 مليار دولار لتمويل أنشطته.



قال تقرير البنك الوطني الصادر أمس الأربعاء فقد طغت التوترات التجارية العالمية على الأجندة الاقتصادية خلال الشهر الماضي، مع تنامي الخلاف الأميركي الصيني ومحاولات إعادة تشكيل اتفاق النافتا الثلاثي. حيث كان من المقرر أن يعلن الرئيس الأميركي "ترامب" عن زيادة في الرسوم الجمركية على واردات أخرى من الصين بقيمة 200 مليار دولار في أعقاب انتهاء فترة التشاور في أوائل سبتمبر الجاري، واحتمال حدوث رد فعل مماثل من الصين. وعلى الرغم من أن أميركا والمكسيك اتفقتا على اتفاقية تجارية ثنائية، أكد "ترامب" أنه من دون تنازلات، فإن "مخدا ستخرج"، مهدداً بانتهاء الصفقة الحالية.

ويتنامى القلق بشأن الاستقرار في الأسواق الناشئة، حيث تسببت الأزمات الاقتصادية في تركيا والارجنتين في ارتفاع حاد في أسعار العملات، مما اضطر الأخيرة إلى رفع أسعار الفائدة إلى 60%. وقد أدت مخاوف الحرب التجارية وقوة الدولار الأميركي إلى فرض ضغوط على العملات في الهند وإندونيسيا وجنوب أفريقيا.

البيانات الأميركية تشير إلى استمرار قوة النمو في الربع الثالث

وعلى الرغم من بعض المخاوف السياسية الداخلية واستمرار مخاوف الحرب التجارية، ظلت الأخبار الاقتصادية المحلية في أميركا متفائلة باستمرار على مدار الشهر الماضي. فقد زادت توقعات نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 4.2% في الربع الثاني من 2018 من مستويات سابقة قوية أيضاً عند 4.1%. وذلك بفضل النمو القوي في إنفاق المستهلك (الذي لا يزال أقل بشكل طفيف من التقدير السابق) البالغ 3.8%. ويجمع المحللون أن النمو الاقتصادي سوف يعادل إلى حوالي 3% في الربع الثالث، لكن التشتت حول هذه التوقعات لا يزال ملموساً، حيث يميل بعض المحللين إلى نسبة 4% لنظر اللقطة المستمرة في البيانات مؤخراً.

ولا يزال القطاع الاستهلاكي يشهد نمواً أكثر من ثلثي الاقتصاد بوصفها المحووظ مدفوعاً بانخفاض معدلات البطالة، وخفض الضرائب وارتفاع سوق الأسهم، مع عدم تأثره حتى الآن بمعدلات الفائدة المرتفعة أو مخاوف الحرب التجارية. وبالفعل، وصلت ثقة المستهلك في أغسطس إلى أعلى مستوياتها منذ أكتوبر عام 2000، وارتفع معدل نمو الوظائف مرة أخرى في الأشهر الأخيرة بعد أن تباطأ العام الماضي، حيث بلغت مستويات البطالة 3.9% في يوليو لتتربط بذلك من أدنى مستوياتها منذ ثمانية عشر عاماً في مايو الماضي حين وصلت إلى 3.8%. وارتفع الإنفاق الاستهلاكي في يوليو بنسبة 5.2% على أساس سنوي (من حيث القيمة النقدية) مقابل 4.6% في النصف الأول من العام الحالي، مما يشير إلى بداية قوية للربع الثالث.

وفي الوقت نفسه، يشير قطاع الأعمال أيضاً إلى نمو قوي على الرغم من التراجع الطفيف في مؤشر ISM للقطاع الصناعي ومؤشر مديري المشتريات لشهر يوليو (في كل من قطاعي التصنيع والخدمات) ومؤشر مديري المشتريات في أغسطس، إذ تشير الشركات إلى ارتفاع التكاليف وضغوط الأسعار ليس فقط بسبب التأثيرات الجمركية ولكن أيضاً بسبب نقص المهارات والمواد على نحو متزايد. ومع

◆ توقعات بنمو الاقتصاد الأميركي 4.2 بالمئة في الربع الثاني من 2018

◆ الحكومة الصينية تدفع بإجراءات تحفيزية لبلوغ هدف النمو 6.5 بالمئة هذا العام

المحولي أساس سنوي يبلغ 1.9% في الربع الثاني من 2018، وهو أعلى من المتوقع منذ انكماشه إلى 0.9% في الربع الأول من 2018، حيث ساهمت قوة الإنفاق الاستهلاكي (الذي يشكل حوالي 60% من الناتج المحلي الإجمالي) وقوة استثمار الشركات في تعويض الضعف المستمر في نمو الصادرات. وعلى الرغم من الانتعاش القوي، لا تزال مخاطر التراجع قائمة، وعادةً ما تكون التقديرات الأولية للنمو في اليابان متقلبة، حيث من المقرر إجراء مراجعة في منتصف سبتمبر الجاري. ومن المتوقع أن تستمر مشاكل التجارة العالمية في عرقلة نمو الصادرات على المدى القريب والمتوسط على الأقل.

الصين تواجه تحديات في ظل تصعيد الحرب التجارية على الرغم من تصاعد التوترات التجارية مع أميركا، استقر نمو الصادرات الصينية في يوليو عند 12.2% على أساس سنوي، ويرجع ذلك جزئياً إلى ضعف اليوان. إلا أن هناك

والاضطرابات السياسية إلى ارتفاع عوائد السندات الحكومية، وإصدار وكالة فيتش نظرة سلبية في تصنيفها الائتماني لإيطاليا عند BBB.

لا يزال البنك المركزي الأوروبي متفانلاً بشأن التعافي الاقتصادي قائم على أسس صلبة، ولكن في محضر اجتماعه الأخير حول السياسة، أكد أنه سيحافظ على نهج حذر لإزالة التحفيز النقدي، مع الإبقاء على أسعار الفائدة دون تغيير حتى النصف الثاني من العام 2019. وعلى الرغم من أن التضخم العام قد بلغ 2% على أساس سنوي في أغسطس، إلا أن التضخم الأساسي كان أضعف بنسبة 1.0%. ويرى البنك بأن ارتفاع الاقتصاد والمؤشرات الأخيرة حول ارتفاع الأجور سيساهم في دعم التضخم للوصول نحو هدفه القريب والأدنى بقليل من 2%. وذلك على المدى المتوسط. واندعش الناتج المحلي الإجمالي الياباني

السابق حدوث انكماش اقتصادي. علاوة على ذلك، تم احتواء الضغوط السعوية بشكل نسبي، مع ارتفاع التضخم الأساس إلى 2.0% في يوليو تماشياً مع هدف البنك.

رفع توقعات نمو منطقة اليورو، رغم القلق حول إيطاليا زادت التوقعات حيال النمو الاقتصادي للربع الثاني في منطقة اليورو إلى 0.4% على أساس ربع سنوي من 0.3% قبل (سنوياً)، وذلك بفضل النمو القوي في ألمانيا. وقد خفض هذا المخاوف من حدوث انكماش ديمسيرا لا تزال قائمة، مع تسعير العقود الأجلة وفق احتمالية الارتفاع بنسبة 71%. وقد أظهر محضر الاجتماع السابق للبنك المركزي أن سبب عدم اليقين بشأن ما يعتبر مستوى "محايداً" لمعدلات الفائدة - ربما في حدود 2.5-3.0% - بالإضافة إلى أن الفارق بين أسعار الفائدة الطويلة والقصيرة بدأ يقترب من المستويات السلبية التي كانت تتذر في إيطاليا، حيث أدى تباطؤ النمو وارتفاع الدين

ذلك، ارتفعت الأرباح (بعد الضريبة) بنسبة 16% على أساس سنوي في الربع الثاني من 2018 وذلك بدعم ملحوظ من تخفيض الضريبة على الشركات إلى 21% منذ يناير. ومن المتوقع بشكل متزايد أن يقوم الاحتياطي الفيدرالي بزيادة أسعار الفائدة بمقدار 25 نقطة أساس للمرة الثالثة هذا العام في اجتماع حول السياسة النقدية في 25-26 سبتمبر، مما سيصل بسعر الفائدة إلى مستويات 2.00-2.25%. ومع ذلك، فإن إمكانية زيادة أخرى في ديسمبر لا تزال قائمة، مع تسعير العقود الأجلة ملزمين بالتصديق التدريجي للسياسة جزئياً بسبب عدم اليقين بشأن ما يعتبر مستوى "محايداً" لمعدلات الفائدة - ربما في حدود 2.5-3.0% - بالإضافة إلى أن الفارق بين أسعار الفائدة الطويلة والقصيرة بدأ يقترب من المستويات السلبية التي كانت تتذر في

«وربة» يجري اليوم سحب «السنبلة» الأسبوعي



مقر بنك وربة

كما زاد إجمالي قيمة الجوائز الشهرية من 30 إلى 50 ألف دينار كويتي شهرياً. وأما فيما يتعلق بفرص الربح، فيحق لكل عميل فرصة لدخول السحب مقابل كل 10 دنانير في الحساب. والجدير بالذكر، أن بنك وربة أطلق حديثاً وديعة السنبلة التي تعد المودعين بعوائد متوقعة عالية تصل إلى 3% كما يحصلو أيضاً على فرص ربح في سحب السنبلة الشهرية والأسبوعية. والجدير بالذكر أن بنك وربة أطلق أحدث حلوله المصرفية Customer Onboarding وفق بنود استراتيجيته الخمسة الطموحة التي تمكن غير عملاء بنك وربة بالتحقق من طلب فتح حساب السنبلة بطريقة إلكترونية سهلة عبر موقع البنك الإلكتروني دون الحاجة لزيارة أي فروع البنك.

سحب أسبوعي بالإضافة إلى السحب الشهري وذلك لإتاحة فرص أكبر للعملاء للفوز بجوائز مالية أسبوعية قيمة كل منها ألف دينار كويتي تذهب إلى 5 رابحين ويتم السحب عليها في يوم الخميس من كل أسبوع. بالإضافة إلى ذلك، يستمر سحب السنبلة الشهري في بداية كل شهر على الجوائز الكبرى - بحضور وإشراف ممثل من وزارة التجارة والصناعة - والتي يبلغ إجماليها 30 ألف دينار كويتي موزعة كالتالي على 4 رابحين: الجائزة الكبرى بقيمة 10 آلاف دينار كويتي ستكون من نصيب رابحين اثنين والجائزة الثانية بقيمة 5 آلاف دينار كويتي من نصيب رابحين اثنين أيضاً.

يجري بنك وربة سحب السنبلة الأسبوعي الثالث والخلائين في تمام الساعة الحادية عشر من ظهر اليوم الخميس؛ ويتم إجراء السحوبات بحضور ممثل عن وزارة التجارة والصناعة وموظفي بنك وربة. يمثل حساب السنبلة الخيار الأمثل لكل الراغبين بتوفير الأموال وتحقيق عوائد مالية ثابتة على أرصدهم في الوقت نفسه بالإضافة إلى فرصاً شهرية للفوز بجوائز نقدية طوال العام، ونظراً للإقبال الكبير الذي لاقاه هذا الحساب من قبل العملاء لما يؤمّن من فرص كبيرة للربح، عمل بنك وربة على إضافة تطورات نوعية على حساب السنبلة لاقتراب استكمال الحساب من التطورات التي تمت إضافتها إلى حساب السنبلة، زيادة عدد الرابحين عبر إضافة

تطبيق إلكتروني متاح لجميع الأجهزة الذكية ومزود بتقنية البصمة الأكثر أماناً لأول مرة .. «الوطني للاستثمار» تطلق خدمة التداول عبر الموبايل في الأسهم الأميركية

◆ الشهاب: التطبيق الجديد يعد نقله تكنولوجيا في قطاع خدمات التداول الإلكتروني عبر الموبايل

◆ تنفيذ أوامر البيع والشراء ومتابعة أسعار الأسهم والاطلاع على أخبار السوق الأميركي بشكل لحظي

◆ الحد الأدنى لفتح الحساب 25 ألف دولار أميركي ومتاح لمختلف الشرائح مواطنين وأجانب داخل الكويت

لاستثمار واضح الشهاب: «يقوم العميل الراغب في الاستثمار بالدخول إلى APP store في أجهزة أي فون أو Google Play للأجهزة التي تعمل بنظام اندرويد ويقوم بالبحث عن تطبيق NBK International - يتبع خطوات سهلة بإدخال بياناته ومعلوماته الأساسية من خلال الرد على عدد من الأسئلة التي تم وضعها للتعرف على العميل، ثم يجري الطلب من العميل بتحويل المبلغ المطلوب لكي يبدأ في عملية التداول وفق التعليمات والأطر الموضوعية. وتمتلك شركة الوطني للاستثمار بحدود 13 عاماً في تقديم خدمات التداول حيث تقدم خدمات تداول متكاملة تتضمن حسابات وأصول منفصلة بالكامل ومسجلة باسم العميل، وتنفيذ الصفقات بأفضل الأسعار العادلة، وسهولة تحويل الأموال بين الحساب المصرفي وحساب التداول، وتداول إلكتروني بدعم فريق من الوسطاء المختصين المتواجدين خلال ساعات تداول السوق الأميركي وساعات ما قبل / ما بعد السوق، وإمكانية تداول مجموعة متنوعة من الأصول، وإمكانية التداول بالدولار، اليورو، الجنيه الإسترليني والفرنك السويسري والين الياباني وغيرها من العملات الرئيسية، بالإضافة إلى تقييمات فورية للحساب.

ارضاء مختلف شرائح العملاء. وبهذه المناسبة، قال رئيس التداول في شركة الوطني للاستثمار السيد/ طارق عبدالمطيف الشهاب إن إطلاق خدمة التداول في الأسهم الأميركية والأوبشن عبر تطبيق الكتروني ذكي يعد إضافة جديدة إلى منصة أعمال شركة الوطني للاستثمار المتنامية، حيث يعتبر التطبيق نقلة تكنولوجية لما يتميز به من سهولة في الاستخدام بمستويات فائقة من الدقة والمتابعة بفضل فريق متخصص يقدم الخدمة بدقة عالية. وأضاف الشهاب، أن التطبيق الجديد متاح لمختلف الشرائح من المقيمين في الكويت سواء كانوا مواطنين أم أجانب حيث يصل الحد الأدنى لفتح الحساب 25 ألف دولار أميركي عن طريق جميع البنوك الكويتية، فضلاً عن مميزات خاصة ستكون متاحة لعملاء بنك الكويت الوطني تتعلق بتحويل الأموال من حساباتهم مجاناً وبشكل فوري والعديد من المميزات الأخرى.

انطلاقاً من حرصها الدائم على طرح أحدث الخدمات، أطلقت شركة الوطني للاستثمار لأول مرة تطبيق الكتروني ذكي للتداول في البورصة الأميركية لبيع وشراء الأسهم وتداول عقود الأوبشن، وذلك لتلبية لرغبة عملائها المحليين مع ضمان الأمان والجودة. ومن خلال هذا التطبيق المبتكر الذي تم تطويره بالاستعانة بأحدث ما توصلت له التقنية في هذا المجال توفر شركة الوطني للاستثمار تجربة تفاعلية مباشرة ومميزة من خلال التداول في سوق الأسهم الأميركية والاطلاع على حسابات التداول والإمام بالمعلومات حول حركة السوق والرد على استفسارات العملاء من خلال فريق وسطاء متخصص في هذا المجال لمساعدة العميل على التداول والحصول على العديد من المميزات الأخرى. ويتميز التطبيق الإلكتروني الجديد المقدم من شركة الوطني للاستثمار بسهولة الاستخدام حيث يمكن للعميل الدخول عن طريقة تقنية البصمة التي تعد الأكثر أماناً، فضلاً عن المرونة التي يتميز بها التطبيق في تنفيذ أوامر البيع والشراء ومتابعة أسعار الأسهم والاطلاع على أخبار السوق الأميركي بشكل لحظي، وذلك ضمن سياستها الرامية إلى خدمة كل فئات المستثمرين بشكل يعكس المهنية والخبرة والكبيرتين، والتي تهدف إلى